

# **CCass,26/4/2000,673**

Identification			
<b>Ref</b> 19767	<b>Jurisdiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 673
<b>Date de décision</b> 20000426	<b>N° de dossier</b> 1191/93	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Commerciale
Abstract			
<b>Thème</b> Mandat, Civil		<b>Mots clés</b> Qualification, Gestion d'affaires, Définition	
<b>Base légale</b> Article(s) : 943 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		<b>Source</b> Revue : Revue de la Cour Suprême مجلة قضاء المجلس الأعلى   Année : 2007   Page : 325	

## Résumé en français

Les juges du fond ont établi qu'il résulte de l'apparence de la convention qu'elle a été conclue entre les deux parties mais qu'en réalité la société objet du recours n'avait pas d'existence légale tant au moment de la conclusion du contrat qu'à la date de la passation des marchés objet des commissions litigieuses. Ils en ont déduit que la société constituait en réalité un écran pour une personne physique car les parties avaient connaissance de l'inexistence de la société et que l'objectif du contrat conclu a été atteint puisque les marchés ont eu lieu et une partie des commissions dues a été effectivement transférée au profit de la même personne. La gestion d'affaire exige, selon les dispositions de l'article 943 du D.O.C, que l'on gère les affaires dans l'intérêt d'autrui. Il n'y a donc pas de gestion d'affaire si la personne agit dans son propre intérêt. Cette qualification est de la compétence de la justice et non de l'Administration.

## Résumé en arabe

لما تبين لقضاة الموضوع ان ما يوحي به ظاهر العقد بابرام تعاقد بين الطرفين ينقضه واقع الامر المتجلى في انعدام الوجود القانوني للشركة المطلوبة سواء عند التعاقد او بتاريخ ابرام الصفقات المتنازع بشأن عملتها واستخلصت ان الشركة ليست الا ستارا لشخص ذاتي. وان الطرفين كانا على علم بعدم وجودها. وان الغاية من ابرام العقد تحققت لحصول الصفقات التي تم تحويلها فعلي لجزء من عملياتها المستحقة لنفس الشخص تكون قد سايرت اوراق الدعوى ولم تخرق أي مقتضى .  
الفضالة تقتضي حسب احكام الفصل 943 من ق ل ع القيام بشأن فيه مصلحة لشخص آخر.  
انتفاء الفضالة عند قيام الشخص بعمل لمصحته الشخصية - نعم -

## Texte intégral

القرار عدد 673 - بتاريخ 26/04/2000

- الملف التجاري عدد 1191/93

باسم جلالة الملك

وبعد المدولة طبقا للقانون.

بناء على طلب النقض المقدم بتاريخ 10/3/93 من الطالبة شركة اكريك المغرب بواسطة دفاعها الاستاذ بنمخولف - محام بفاس - في مواجهة القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 16/6/92 في الملف المدني 62/89.

حيث يستفاد من اوراق الملف والقرار المطعون فيه ان المطلوبان في النقض تقديما بتاريخ 25/8/88 بدعوى يعرضان فيها انه تبعا لعقد محرر بفاس بتاريخ 19/11/85 كلفتها الطالبة بالعمل على اشهار المواد التي تتاجر فيها و يربط الاتصالات الضرورية لمساعدتها في الحصول على صفقات بشأن بيع تلك المواد خصوصا بالدول المحيطة بالبحر المتوسط مقابل عمولة بنسبة 15% من مبلغ الصفقات التي تنتجها و 5% من مبلغ الصفقات المنصبة على المواد التي تستوردها، وتنفيذا للاتفاق ربطا الاتصال مع المصالح المختصة بليبيا وتمكنت بفضلها الطالبة من الحصول على صفتين متعلقتين بمواد تنتجها الاخيرة بقيمة 930.873 دولار استحقا عنها عمولة بمبلغ 139.630.00 دولار وعلى صفقات متعلقة بمواد متعلقة بمواد مستوردة بقيمة 4.527.45 دولار استحقا عنها من عمولة بمبلغ 218.381.35 دولار، وان المدعى عليها ادت قسما من العمولة محصورا في 126.182.02 دولار وامتنعت عن اداء الباقي وقدره 231.829.33 دولار رغم المساعي الحبية المبذولة معها، ملتسبين الحكم عليها بآداء هذا المبلغ بما يقابله بالعملة الوطنية في تاريخ الاداء مع الفائدة القانونية من تاريخ الانذار مع الاشارة الى انهما يحددان هذا المبلغ لتسديد الوجيبة القضائية في 1.972.195.30 درهم واداء مبلغ مائتين وخمسين الف درهم كتعويض والصائر، فاصدرت المحكمة الابتدائية بفاس حكما قضى بقبول الطلب فيما هو مقدم من شركة انترناسيونال كوربوراسيون وعدم قبوله فيما هو مقدم من زروق محمد، واداء الطالبة مبلغ العمولة المطلوب بما يقابله بالعملة المغربية في تاريخ الاداء الفائدة القانونية من تاريخ الحكم ورفض الباقي تم الطعن فيه بمقتضى استئناف اصلي من الطالبة واستئناف فرعي من المطلوبين فاصدرت محكمة الاستئناف القرار المطعون فيه الذي قضى بالغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بعدم قبول الطلب المقدم من شركة انترناسيونال كوربوراسيون وقبول الطلب المقدم من زروق محمد واداء الطالبة مبلغ مليون وثمانمائة وسبعة وثمانين الفا وتسعين درهما وسبعين سنتيما مع الفائدة القانونية من 4/2/88 وتحميلها الصائر ورفض الباقي من الطلب .

فيما يهم الوسيلة الاولى المتخذة من خرق الشكليات الاساسية للمسطرة عدم كفاية التعليل مما يعد بمثابة انعدامه، خرق احكام الفصول 1 و32 و345 من م م ق م خرق القانون، انعدام الاساس القانوني .

ذلك ان القرار المطعون فيه اعتبر ان شركة انترناسيونال كوربوراسيون لم يكن لها وجود واقعي او قانوني سواء اثناء ابرام العقد او بتاريخ ابرام الصفقات موضوع المطالبة بالعمولة، وانما جاء ذكرها كستار شخصي للمسمى زروق حسبما ورد في محضر البحث على لسان دفاعها وبعريضة استئناف العارض ويتجلى من نفس المحضر على لسان مدير المدعى عليها ان السيد زروق بعد اتصاله بالخير ( السيد توناس) عن طريق المسمى الجهمي لم تكن الشركة المدعية الموما اليها موجودة بعد، بينما كانت الصفقات جاهزة لا يخصها سوى التطبيق، و ثم فان محكمة الدرجة الاولى جانبت الصواب باضفائها الصفة الاعتبارية على هذه الشركة، وان للمحكمة سلطة استخلاص ما تراه انه الواقع الصحيح لاستخلاص حقيقة واقع العقد وحقوق طرفيه اعتمادا على ما تضمنته من نصوص،

وان العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة ما قصده المتعاقدون وبالرجوع الى عقد 19/11/85 يتجلى قيام التزام المدعى عليها بآداء عمولة لزروق على كل عقد بيع تبرمه بواسطته حسب نوع كل صفقة كما التزمت باعطاء تعليمات لبنكها ليؤدي تلقائيا العمولة بحساب الشخص المذكور بمجرد تسلم المبلغ الكامل للسلطة المصدرة بها التي تتعلق بها العمولة بحسابه لدى القرض التجاري بفرنسا الى غاية

مبلغ الحوالة المسموح بها من طرف مكتب الصرف، على أن يؤدي الفرق بحسابه المفتوح لدى مؤسسة بنكية مغربية الأمر الذي يفيد أن التعاقد تم مع هذا الشخص لأن الطرفين كانا على علم بانعدام الشركة المشار إليها في صدر العقد، وأن هذه الإشارة كانت من أجل التغطية، والغاية من العقد تحققت لحصول صفقات باعتراف الشركة المستفيدة لمكتب الصرف حسب كتاب 20/2/86 ولدفاع زروق حسب كتاب 7/12/87، فلا عبء بالتالي لما قيل بأن السيد زروق لم يتوسط في أية صفقة، كما أن الالتزام بصرف العمولة إلى السيد زروق قد بدأ تنفيذه حسبما يستفاد من التحويلات الثلاثة المؤرخة في 5/4/86 - 15/11/86 - 30/4/87 مما تكون معه صفة الأخير ثابتة ويرتّب معه الزام المستفيدة من وساطته بإداء مبلغ العمولة المتبقية « في حين أن طالبة نازعت في صفة المطلوبين لانعدام أية علاقة تعاقدية مع السيد زروق ولأنها نازعت بمقتضى استئنائها في وجود شركة « انترناسيونال » لا انشاء التعاقد بل أيضا بعده ومن جهة أخرى وبما أن العقد مبرم بين الأخيرة، وبين طالبة بشأن عملة محددة فإنه لا يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تجعل من المستفيد من هذه العمولة طرفا اجنبيا عن العقد الذي تصرف فيه بصفته مديرا لشركة انترناسيونال وليس بصفته الشخصية، وهي شركة متكونة من شركاء فلم تكن قائمة باسم شريك واحد الذي ربما ليس السيد زروق، ومن ثم فإن ما ذهب إليه القرار المطعون فيه في كون هذا الشخص هو المتعاقد الوحيد مع طالبة رغم وضوح أسماء طرفي العقد، يجعله قد قام بتأويل ما لا يحتاج إلى ذلك خروجاً عن الحالات الثلاث الواردة في الفصل 462 من ق ل ع فطرفا العقد لا يختلفان حول أن طالبة التزمت مع شركة « انترناسيونال » الممثلة بواسطة مديرها العام المذكور، وبذلك فإن القرار المطعون فيه اخل بمقتضيات الفصول 228، 461، 462 من ق ل ع 1، 32، 345 من ق م م ل. لكن حيث أنه وإذا ما تبين لقضاة الموضوع من خلال أوراق الدعوى أن ما ورد في عنوان العقد المؤرخ في 19/11/85 الذي يوحى ظاهره بإبرام تعاقد بين طالبة والمطلوبة الأولى ينقضه واقع الأمر المتجلى في انعدام الوجود القانوني أو الواقعي للأخيرة سواء عند التعاقد أو بتاريخ إبرام الصفقات المتنازع بشأن عمولتها واستخلصت من البحث المنجز في النازلة استئنافية أن شركة انترناسيونال كوربورايسون « ليست إلا ستارا لشخص المسمى زروق بدليل ما تضمنته البنود الصريحة من العقد المتضمن التزام طالبة بإدائها للأخير عمولة على كل عقد أبرمته بواسطته حسب نوع كل صفقة وبإعطاء تعليمات لبنكها ليؤدي له تلقائياً هذه العمولة بحسابه لدى المصرف الفرنسي إلى غاية مبلغ الحوالة المسموح بها من طرف مكتب الصرف على أن يؤدي الفرق في حسابه المفتوح وأن الطرفين كانا على علم بانعدام الشركة الموما إليها بعنوان العقد على سبيل التغطية، وأن الغاية من إبرام العقد تحققت لحصول الصفقات التي تم تحويل فعلي لجزء من عمولاتها المستحقة لنفس الشخص المذكور وكان ما خلصت إليه المحكمة من كل ذلك ومن خلال هذا الواقع ما يدحض البيانات الواردة في صدر العقد لعدم توظيفها سواء في بنوده أو حقيقة العلاقة التجارية التي ربطت طالبة والمطلوب الثاني، أن التعاقد تم بينهما حيث تكون قد استخلصت ما وصلت إليه باعتبارها مقبولة تسائر أوراق الدعوى فلم تخرق أي مقتضى في القانون والوسيلة على غير أساس .

الوسيلة الثانية المتخذة من خرق الشكليات الجوهرية للمسطرة عدم كفاية التعليل مما يعد بمثابة انعدامه، خرق أحكام الفصول 1، 32، 345 من ق م م ل ع خرق أحكام الفصول 228، 461، 462 من ق ل ع خرق القانون انعدام الأساس القانوني .

ذلك أن القرار المطعون اعتبر أنه يستنتج بالرجوع إلى عقد 19/11/85 عدة معطيات تتلخص في أن شركة « اريكس » التزمت بمقتضى الفصل الأول مقابل الخدمات التي يؤديها لها زروق حمادي بإدائها له عمولة على كل عقدة بيع تبرمها بواسطته في حين أنه خلافاً لذلك فإن طالبة لم تلتزم لفائدة زروق فلم يعتبر القرار التناقض البين الوارد في مذكرات المطلوب في النقض عندما اعترف بأن شركة « انترناسيونال كوربورايسون » لا وجود لها قانونياً، وأن الشخص المذكور تصرفه بصفته فضولياً لفائدة الأخيرة ومن ثم إذا كان قد تصرف كاجير للشركة لتصريحه في العقد أنه المدير العام لها، فإنه لا يمكنه التقاضي إلا بهذه الصفة، وأما أن يكون قد تصرف كفضولي باعتباره فإن الفصلين 944، 958 من ق ل ع تحلان دون الاستفادة من العمل الذي تعاقد من أجله لفائدة غيره، وبالتالي فإن القرار المطعون فيه الذي اعتبر أن العلاقة التعاقدية قائمة بين طالبة والفضولي مباشرة يكون قد جاء معللاً تعليلاً خاطئاً مخالفاً بذلك أحكام الفصلين المذكورين والفصل 943 من نفس القانون ويتعين نقضه .

لكن حيث أن الفضالة حسب أحكام الفصل 943 من ق ل ع تقتضي قيام الفضولي بشأن فيه مصلحة لشخص آخر، فلا تتوفر شروطها في النازلة لانصراف إرادة السيد زروق للعمل لمصلحته الشخصية، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بالوصف الذي يخلعه الأطراف على أنفسهم فإنها حينما اعتبرت أن العقد ربط الطرف المذكور شخصياً لعدم ثبوت قيام الشخص المعنوي « انترناسيونال كوربورايسون » مع طالبة تكن قد ردت ضمناً عما أثير في الوسيلة واعتبرت بالتالي انعدام أركان الفضالة من جهة وعدم توفر صفة الاجير عند

الشخص المذكور من جهة اخرى فالوسيلة على غير اساس .  
الوسيلة الثالثة المتخذة من خرق الشكليات الجوهرية للمسطرة عدم كفاية التعليل، خرق احكام الفصل 345 من ق م م خرق احكام  
الفصل 324 من ق ل ع خرق القانون انعدام الاساس القانوني .

ذلك ان القرار المطعون فيه اعتبر ان صفة السيد زروق حمادي خلافا لما ذهب اليه محكمة الدرجة الاولى ثابتة ويترتب على ذلك التزام  
الشركة المستفيدة من وساطته بادائها له مبلغ العمولة المتبقية بينما يتجلى من المقال الافتتاحي ان المطلوب ضدتهما النقض تقديما  
بمقال واحد يلتمسان فيه الحكم لهما بالعمولة المطلوبة، وان قضاة الدرجة الاولى اعتبروا ان شركة « انترناسيونال كوربوراسيون » هي  
المستفيدة من العقد بينما اعتبر قضاة الدرجة الثانية ان السيد زروق هو المستفيد منه، في حين انه في كلتا الحالتين لم يقع اثبات من  
نقد الالتزام المدعى فيه باية صفة، ففي الوقت الذي اعترفت فيه الشركة بانعدام وجودها القانوني وكونها مجرد شبح فان المطلوبين  
اعتبرا في مذكرة لهما موضوعة امام محكمة الاستئناف بجلسة 8/12/89 انه يجوز اعتبار السيد زروق فضوليا تعامل لفائدة شركة احتفظ  
بتاسيسها كما ان نفس المطلوبين اوردا في مذكرتهما بتاريخ 30/1/90 ان الدعوى قدمت من طرف شخصين ترك منطوقها للقضاء  
الخيار باصدار حكم لفائدة أي منهما حسب الوثائق والاعترافات المدلى بها « بينما يلاحظ ان أي منهما لم يعط الدليل على انه كان طرفا  
في الصفقات المدعى فيها، وان العقد ابرم بين شركتين لا بين شخصين اسميين والسيد زروق تصرف كمدبر عام للشركة المذكورة في  
اطار عمله لفائدتها ومعها وليس معه ولفائدة الطالبة، كما ان المراسلات التي استند اليها القرار الموجهة الى مكتب الصرف لم تشر الى  
زروق بل الى اسم الشركة المشار اليها فامام هذا التناقض وانعدام ما يثبت تنفيذ الالتزام المدعى فيه فان القرار المطعون فيه عندما  
حمل الطالبة الزامها باداء عمولة لفائدة شخص ذاتي يكون قد اول المبدأ القانوني المنصوص عليه في الفصل 234 من ق ل ع تاويلا  
خاطئا ارتكز على تعليل فاسد معرض للنقض.

لكن حيث لما ثبت للمحكمة من خلال وثائق الدعوى وبنود العقد والبحث المجرى في النازلة انعدام الوجود القانوني لشركة «  
انترناسيونال كوربوراسيون » الوارد اسمها كمتعاقدة مع الطالبة بمقتضى عقد 19/11/85 وان المتعاقد الحقيقي مع الاخيرة هو السيد  
زروق فانها ابرزت ايضا ما ورد في الكتاب الموجه لدفاعه الصادر عن الطالبة بتاريخ 7/12/87 الذي تعبر فيه عن استعدادها لاعادة  
فحص حساباتها ولادائها للاخير كل مبلغ قد تكون ملزمة به في حين المراسلة المتبادلة المؤرخة في 20/2/86 بينها وبين مكتب الصرف  
اذا كانت تشير الى شركة « انترناسيونال كوربوراسيون » فان مرده ناتج عما ورد في رسالة الطالبة المؤرخة في 20/2/86 الموجهة الى  
المكتب التي اشارت الى تعاقدتها مع شركة للسمسرة دون ان تسميها تقيم بفرنسا، وارفقتها بالعقد المذكور، فاتي جواب المكتب  
المتضمن لاسم الشركة انطلاقا من عنوان العقد، فما ورد في القرار في هذا الشأن انما هو تزييد يستقيم القرار بدونه متى كان الثابت ان  
القضاء وليس الادارة هو المؤهل لتكييف العقود، فالوسيلة على غير اساس .

لهذه الاسباب

قضى المجلس الاعلى برفض الطلب، وتحميل رافعته الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الاعلى بالرباط وكانت الهيئة  
الحاكمة متركبة من السيد رئيس الغرفة محمد بناني والمستشارين السادة عبد اللطيف مشبال مقررا والباتول الناصري وعبد الرحمان  
مزور و زبيدة التكلانتي وبحضور المحامي العام السيد عبد الغني فايدي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتحة موجب .